الحالة الأمنية في الأردن: حقائق وأرقام

معدل الجريمة في الأردن أقل مما هو عليه في بلجيكا وكندا وأمريكا

تعتبر الجريمة من أهم المخاطر التي تواجه المجتمعات عالمياً، وتسعى المجتمعات والدول لخفض معدلات الجريمة فيها والتخلص منها من خلال انفاذ القانون وتوفير ظروف اجتماعية تمنع وقوعها، ومع ذلك فإن كبرى دول العالم وبالرغم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحظى به إلا أنها تعاني من معدلات جريمة مرتفعة. وفي هذا السياق، يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذه الورقة الموجزة إلى تقييم وضع الأردن عالمياً بالنسبة فيما يتعلق بالجريمة والأمن، خصوصاً في ظل ما يثار مؤخراً من تصورات وانطباعات قد تكون خاطئة حول الانفلات الأمني وانتشار الجريمة في الأردن.

بالنظر إلى تقرير التنافسية العالمي 2018 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حل الأردن بالمرتبة 30 عالمياً في المؤشر الفرعي للأمان وبالمرتبة 48 عالمياً في عدم تأثير الجريمة المنظمة على بيئة الأعمال، وبالمرتبة 20 عالمياً في نزاهة الأجهزة الأمنية. ووفقاً لمؤشر أمان المدن الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية "نامبيو" فقد حلت العاصمة الأردنية عمّان بالمرتبة 147 عالمياً بين 336 مدينة عالمية متفوقةً على العديد من المدن العالمية الهامة في عدد من دول العالم المتقدم من حيث الأمان كما يظهر الشكل 1.

الشكل 1: ترتيب مجموعة من مدن العالم على مؤشر "نامبيو"

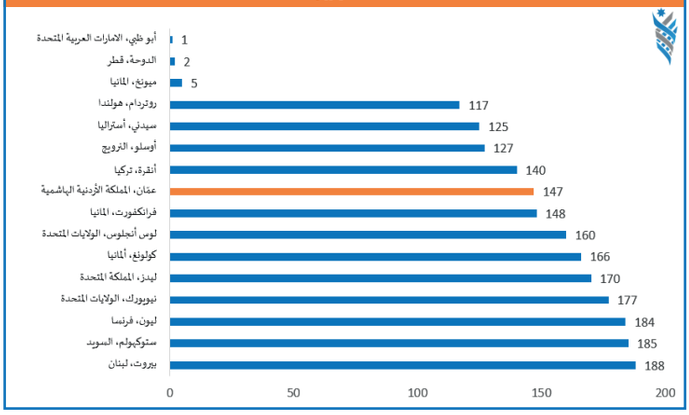

وبحسب مسح الأمم المتحدة العالمي لاتجاهات الجريمة (United nations crime trends survey) فقد بلغ معدل الجريمة في العام 2017 في الأردن 1.4 جريمة لكل 100,000 مواطن، ويعتبر هذا المعدل أقل مما هو عليه في دول مثل بلجيكا (1.7) وكندا (1.8) والولايات المتحدة الأمريكية (5.3)، بالإضافة لقربه مما هو عليه في فرنسا وفنلندا والدنمارك والسويد (الشكل 2).

الشكل 2: معدلات الجريمة لكل 100 ألف نسمة في الأردن

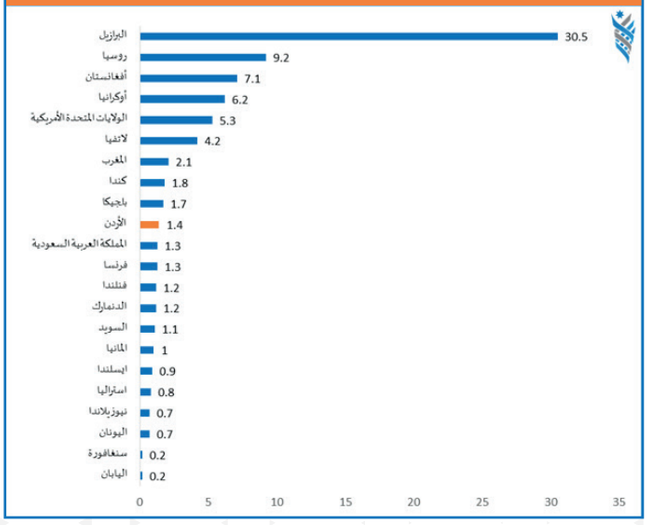

الشكل 3: معدلات الجريمة في الأردن لكل 100 ألف نسمة (2017-2005)

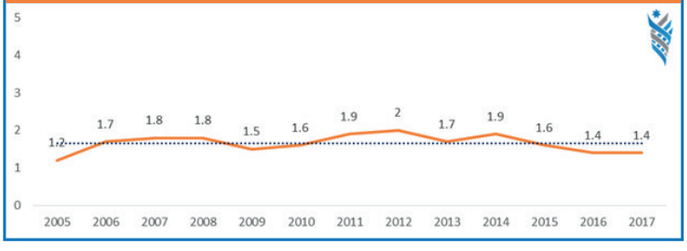

وبحسب التقرير الاحصائي الجنائي الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، فقد بلغ اجمالي الجرائم المسجلة في الأردن 24,654 جريمة في العام 2018 موزعة على مختلف أنواع الجرائم كما يظهر الشكل 4.

الشكل 4: التوزيع النسبي للجرائم بحسب النوع

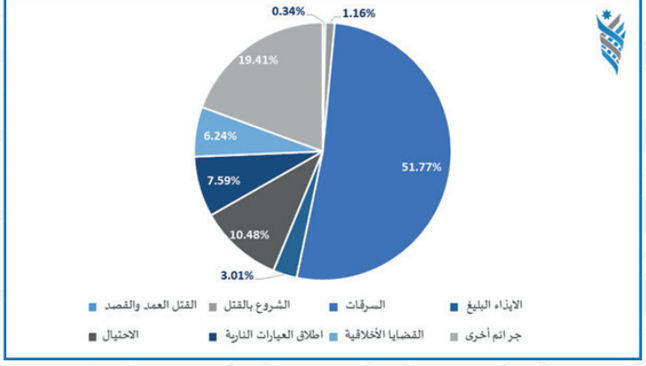

بإيجاز، وبالنظر إلى الحقائق والبيانات المذكورة أعلاه، فإن وضع الأردن من حيث الأمن وانتشار الجريمة يعتبر جيد نسبياً مقارنة بالعديد من دول العالم بما فيها بعض الدول الكبرى التي تتمتع بإمكانيات وظروف اقتصادية واجتماعية تفوق الأردن. حيث ان معدلات الجريمة في الأردن تأتي ضمن المستوى الطبيعي لأي مجتمع في العالم، ومع ذلك فإنه من الضروري العمل على تعزيز الواقع الأمني في الأردن ومنظومة الأمن الشامل من خلال ترسيخ سيادة القانون والعمل على تطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية بما يساهم في الحد من انتشار الجريمة والعنف، كذلك من الضروري عدم الانسياق وراء الانطباعات الخاطئة التي نجمت عن احداث متفرقة خلال فترة زمنية معينة.